

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين"*

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210115 190115 14-65447 (A)



بيان

يرى التحالف الوطني للمنظمات النسائية أن الاتفاقيات الدولية، كمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ذات أهمية حيوية لإعمال حقوق المرأة على الصعيد العالمي ويسعى إلى تجسيدها في حياة النساء والفتيات وتطلعتهن.

وقد تحقق الكثير منذ عام ١٩٩٥. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لكفالة قدرة النساء من جميع الأعمار والفتيات على التمتع الكامل بما لهن من حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

ومن ضمن التحديات المطروحة التغييرات الدورية والخطيرة في الاقتصاد العالمي. فالحكومات تطبق تخفيضات تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات وخاصة في ما يتعلق بالمرأة في سياق الفقر والعجز والتعليم وفرص العمل. وتحدث تحولات في الديمغرافية العالمية مع تزايد شيخوخة السكان. وما زال ملايين الناس يعانون من الفقر والأمراض الخطيرة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإيولا. ويزداد التطرف الديني والأصولية في ظل نظم عقائدية تتسبب في حرمان النساء والفتيات وظلمهن.

وثمة فرص كثيرة، كالفرض التي تُتاح من خلال التكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة. ويستفيد كثير من النساء من شبكة الإنترنت، إلا أن غيرهن يفتقرن إلى سبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية الكافية أو يُحرمن منها.

وإننا ندعو الأمم المتحدة وجميع الحكومات إلى التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، وتوصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية. فالالتزام "بتعميم مراعاة المنظور الجنساني" في جميع سياسات الأمم المتحدة والحكومات وبرامجها، بما في ذلك الميزنة الجنسانية، وتوفير برامج خاصة للنساء والفتيات لم ينفذ بعد. وندعو إلى تعزيز التنفيذ باعتباره وسيلة مهمة لتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة وإعمال ما لهن من حقوق الإنسان بشكل تام. والنهوض بالنساء والفتيات ليس مجرد هدف مثالي لمجتمع جيد التنظيم بل هو أمر حيوي لتحقيق السلام والرخاء على الصعيد العالمي.

وقد بُذلت جهود مضمينة على مر السنين للحفاظ على اللغة التي صيغ بها منهاج عمل بيجين في مواجهة الجهود التي يبذلها بعض الدول الأطراف لتخفيف تلك اللغة. وندعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأطراف إلى كفالة أن تتخذ جميع وثائق الأمم المتحدة منهاج عمل بيجين خط أساس لها وأن تسعى إلى كفالة أن تتضمن أي اتفاقيات أو معاهدات أو قرارات جديدة أحكاما قوية لصالح النساء والفتيات.

وقد عززت الأمم المتحدة هيكلها بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها إدارة استراتيجية تشارك رئيستها في الإدارة العليا للأمم المتحدة. ومن الضروري دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعزيزها وتوفير التمويل الكافي لها.

ولا يزال الرجال يهيمنون على المشهد السياسي في الحكومات المركزية وفي الأدوار القيادية في الأمم المتحدة، رغم دور المرأة القيادي في منظمات المجتمع المدني ومساهماتها في أنظمة الحكم المحلي. وتصاب نسبة متزايدة من السكان، بمن فيهم النساء، بخيبة أمل متزايدة إزاء النظم السياسية وتشعر بعدم القدرة على التأثير في السياسات.

وتشهد الالتزامات الحكومية بالمساواة بين الجنسين انتكاسات واسعة النطاق. ويقترن ذلك بتخفيض التمويل المخصص "للهيكل الجنساني" أو إلغاء هذا الهيكل الضروري لإسماع صوت النساء والفتيات من جميع الخلفيات والقدرات، انطلاقاً من القاعدة الشعبية إلى أكثر الفئات تنظيماً، وإخضاع الحكومات للمساءلة. وندعو جميع الدول الأطراف إلى توفير موارد كافية لآليات تُمكن من إسماع أصوات النساء من جميع الأعمار وأصوات الفتيات وإيلاءها ما يلزم من اهتمام.

وثمة اعتراف أكبر بالعديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، إلا أن العنف متوطن ومستشر في جميع البلدان. ويتفاقم في بعض أنحاء العالم بسبب النزاعات التي تُغتصب فيها النساء من جميع الأعمار ويُعتدى عليهن وغالبا ما يُجبرن على الفرار. ونعرب عن سرورنا لتولي حكومة المملكة المتحدة زمام المبادرة في استضافة "مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع" في عام ٢٠١٤. ونحث جميع الحكومات على تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت هناك بشأن جميع البلدان التي تدور فيها نزاعات. وندعو الحكومات إلى الاعتراف بأثر العنف الجنسي في النزاعات على اللاجئات وطالبات اللجوء وإلى أن تسمح لهن بالدخول عند طلبهن للأمان. وندعو إلى معاقبة الجناة وتوفير كل الدعم والخدمات الصحية اللازمة للضحايا.

ولا تزال الانتهاكات العائلية منتشرة على نطاق واسع. وندعو جميع الدول إلى التصديق على اتفاقية إسطنبول أو سن تشريعات شبيهة بها.

وإننا نؤيد وضع مبادئ أساسية تلغي العقوبات تطبق على بغاء النساء والفتيات وندعو إلى ذلك، فالبغاء يمثل انتهاكا أساسيا لما للمرأة من حقوق الإنسان، ويشكل عائقا كبيرا أمام المساواة ويتجلى فيه العنف الذكوري ضد المرأة. ومن الضروري ألا يقتصر فهم القوة على اعتبارها إكراها بواسطة سلاح مادي أو بالسجن بل يمكن الخضوع للقوة أيضا

من خلال طائفة من السلوكيات. فالإتجار بالنساء لأغراض البغاء عبر الحدود وداخل البلدان على حد سواء انتهاك لحقوقهن ويُفضي إلى مزيد من العنف.

وإننا ندعو إلى سن تشريعات لوضع حد للبغاء (المعاقبة على طلب الجنس التجاري، والإكراه، والسيطرة؛ وإلغاء تجريم الأفراد العاملين في البغاء، وتوفير خدمات الدعم لمساعدتهم في الخروج من هذا الوضع). و "نموذج بلدان الشمال الأوروبي" هذا فعال في الوقاية من الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الإتجار بالبشر لهذا الغرض. وندعو الأمم المتحدة إلى تعريف البغاء بأنه عنف ضد المرأة وكفالة أن تُفهم "ممارسة البغاء بالإكراه" بالمعنى الأعم للإكراه (انظر الفقرتين ١١٣ (ج) و ١٢٢ من منهاج عمل بيجين).

ويجري إحراز تقدم في التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال والزواج بالإكراه. ففي بعض البلدان، يؤتي الوعي التثقيفي ومقاضة الجناة ثمارا إيجابية. ومن المهم أن يُنظر إلى هذه الممارسات بوضوح باعتبارها انتهاكات لما للمرأة من حقوق الإنسان لا باعتبارها ممارسات ثقافية مقبولة.

ومن الضروري الاعتراف بشكل كامل بالانتهاكات التي تتعرض لها الأرامل، من الشباب والمسنات، وبأن الأرامل والنساء اللواتي يُعلن أسرا يعتبرن بمثابة موارد لا بمثابة أعباء. ويلزم الاعتراف بهن ومراعتهن في الميزنة الاجتماعية وبرامج المعونة.

وقد أقر منهاج عمل بيجين بأن النساء ليست مجموعة متجانسة بل هن احتياجات مختلفة. وإننا ندعو، على وجه الخصوص، إلى الاعتراف بتنوع النساء، وبأوجه الحرمان والحواجز التي تحول دون إعمال حقوق النساء ذوات الإعاقة ومشاركتهن الكاملة، وباحياجات الشباب والمسنات.

وندعو إلى الاعتراف الكامل بالدور الذي تضطلع به المسنات في المجتمع وباحتياجاتهن الخاصة. فلا بد من الاعتراف بمساهمة المسنات في الرعاية غير مدفوعة الأجر، ودورهن في الشؤون السياسية والعمل المجتمعي. وفي ضوء نمو أعداد السكان الذين يعيشون لفترة أطول، من الأساسي توفير سبل مناسبة للحصول على الرعاية الصحية وغيرها من وسائل الدعم. ومن الضروري الاستفادة من خبرة المسنات استفادة كاملة، مثلا في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ والقرارات التي تعقبه.

والشباب أساس المستقبل. ففي المملكة المتحدة، تطالب الشباب بأنفسهم بما يلي:

- فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية
- مزيد من التثقيف بشأن المساواة بين الجنسين والعلاقات الجنسية

- مزيد من الدعم للشباب المنتمين إلى أقليات أجنبية و/أو الذين يعتبرون أنفسهم من المثليات أو المثليين أو من مزدوجي الميل الجنسي أو من مغايري الهوية الجنسية
 - الحقوق الإنجابية الكاملة، بما في ذلك الحق في الإجهاض المجاني والقانوني وإمكانية إجرائه
 - المساواة في فرص العمل والمساواة في الأجر
- وندعو إلى وضع حد للقبول النمطية التي تروجها وسائل الإعلام وتؤدي إلى ما يلي:
- إظهار المسنات وكأنهن عبء على المجتمع أو التسبب في تغييبهن
 - التعامل مع المرأة وكأنها متاع وأداة جنسية
 - عدم إيلاء الاهتمام لرأي المرأة
- ما زالت المرأة تتحمل عبئا مفرطا من أعباء الرعاية والعمل غير المأجور. وقد أحرز تقدم في الحد من الفجوة في الأجور في العديد من البلدان لكنها لا تزال تستعصي على الحل. ومن الضروري سن تشريعات أو قواعد محلية و/أو تدابير خاصة مؤقتة، تلبية لدعوة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.